

الولايات المتحدة الاميركية ، نظرت بعين العطف والتفهم لمطالب اسرائيل بمصادر المياه في الضفة الغربية .

النشاط الاستيطاني ومصادرة الاراضي وهدم البيوت

على الرغم من المفاوضات مع مصر ، استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في نشاطاتها المعهودة داخل الاراضي العربية المحتلة . وقد اتسمت هذه الفترة بازدياد وتيرة الاستيطان في الاراضي السورية والفلسطينية كتعويض عن التوتيرة التي خمدت تماما في الاراضي المصرية . ففي الاراضي السورية جرى الاحتفال في الثالث عشر من تشرين الثاني الماضي ، بتدشين مستوطنة كيشت رسميا ، بالقرب من الحشنية في هضبة الجولان . وكانت المستوطنة قد اقيمت قبل اربعة اعوام ونصف بصورة « غير شرعية » . وارتأت سلطات الاحتلال اضعاف صفة « الشرعية » عليها في هذه الفترة . وتحتوي المستوطنة في الوقت الحاضر على ٤٨ وحدة سكنية تضم ٣٠ عائلة . ويجري العمل لتوسيعها . و اشار المتحدثون في الاحتفال الى ان « الاستيطان في البلاد يعين الحدود » وان المستوطنة اقيمت على اراضي سبظ منسى ! (منشية)

تأتي اقامة هذه المستوطنة عقب القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بتكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة . وكانت اللجنة الوزارية لشؤون تكثيف المستوطنات برئاسة رئيس الحكومة مناجيم بيغن قد خصصت في الحادي والثلاثين من تشرين الاول مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة لهذا الغرض . وتوطين ٦٠٠ عائلة يهودية اخرى في مستوطنات الضفة والجولان . الى جانب ذلك عقد في التاسع من تشرين الثاني اجتماع في مكتب وزير الزراعة اريئيل شارون اشترك فيه مسؤولون عن وزارة الدفاع تمخض عن قرار يدعو الى البدء باقامة

العامين بالنسبة للاستيلاء على مليون دونم من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومصادر المياه . فقد اوصت اللجنة بضرورة الاستيلاء على مليون دونم من « اراضي الدولة » في الضفة الغربية وقطاع غزة ، على ان تكون هذه الاراضي تحت « وصاية دولة اسرائيل » باعتبارها اراض كانت تابعة للتاج الهاشمي (الضفة الغربية) ، وبما انه « ليس هنالك ثمة سبب لان تكون الادارة الذاتية التي ستقام ، الوريث للتاج الاردني » ، فان الواجب يتطلب من دولة اسرائيل الاستمرار في الاحتفاظ بهذه الاراضي الى ان تجد لها حلا في مفاوضات بين المورث والوريث !

اما بخصوص الاحتفاظ بمصادر المياه في الضفة الغربية ، فلم يلجأ المسدراء العامون في تقريرهم الى سلاح الوراثة ، بل الى سلاح قلما يخطر على بال ، فقد ادعوا انه يتوجب على « دولة اسرائيل » الاستمرار في الاحتفاظ بمصادر المياه في الضفة بسبب « الخوف على مصادر المياه داخل الخط الاخضر » اي داخل الكيان الاسرائيلي . ويكمن الخوف هنا من احتمال ازدياد نسبة الملوحة في مياه « اسرائيل » الجوفية ، في حال سيطرة العرب على مياههم الجوفية . وكان عامل الخوف هذا قانون يبيح للمجتمعات البشرية الاحتفاظ بمصادر مياه الغير ، للحفاظ على مستقبل عذوبة مياههم الجوفية .

الى جانب ذلك اعاد تقرير اللجنة التمسك بمصادر المياه الى عامل خوف آخر ، اكثر عقلانية ، يتمثل في الخشية من احتمال اغلاق الحكم الذاتي لمصادر المياه في وجه المستوطنات القائمة ، او التي من المقرر اقامتها مستقبلا .

ومن الجدير بالذكر هنا ، ان اسرائيل قدمت الى الادارة الاميركية دراسات حول موضوع مصادر المياه في الضفة الغربية ، و اشارت المصادر الاسرائيلية الى ان